

بالنكاح اذ لا يحل لمن النكاح لان كل واحدة ممنه يحتمل أن تكون منكوحة فيوقع على كل واحدة ممنه تطليقة رجعية  
ويتركها حتى تنقضى عدتها فبين واذا انقضت عدتهن وبن فإراد أن يتزوج الكل في غفدة واحدة قبل أن يتزوجن  
لم يجز لان واحدة ممنه مطلقة ثلاثة بيقين وان أراد أن يتزوج واحدة ممنه فلا حسن أن لا يتزوجها الا بعد أن  
يتزوجن كلهن بزواج آخر لجواز أن تكون التي يتزوجها هي المطلقة ثلاثا فلا يحل له حتى تنكح زوجا غيره فاذا تزوجن  
بغيره فقد حلن بيقين فلو أنه تزوج واحدة ممنه قبل أن يتزوجن بغيره جاز نكاحها لان فعله يحل على الجواز والصحة  
ولا يصح الا بالبيان فكان اقدمه على نكاحها بينا أنها ليست بمطلقة بل هي منكوحة وكذا اذا تزوج الثانية والثالثة  
جاز لما قلنا وتعينت الرابعة للطلاق ضرورة نفاء المزاجم وكذا اذا كانتا اثنتين فتزوج احدهما تعينت الاخرى  
للطلاق لا بالحمل نكاح التي تزوجها على الجواز ولا جواز له الا بتعيين الاخرى للطلاق فتعينت الاخرى للطلاق  
ضرورة هذا اذا كان الطلاق ثلاثا فان كان باثنتين كجهن جميعا نكاحا جديدا ولا يحتاج الى الطلاق وان كان رجعيا  
يراجعهن جميعا واذا كان الطلاق ثلاثا فتعينت واحدة ممنه قبل البيان فلا حسن أن لا يبطأ الباقيات الا بعد بيان المطلقة  
لجواز أن تكون المطلقة فيهن وان وطئهن قبل البيان جاز لان فعل العاقل المسلم يحل على وجه الجواز ما لم يكن وهمنا  
أمكن بان يحمل فعله على أنه تذكرة ان الميتة كانت هي المطلقة اذا البيان في الجهالة الطارئة اظهار وتعيين لمن وقع عليها  
الطلاق بلا خلاف فلا تكون حياتها شرطا لجواز بيان الطلاق فيها واذا تعينت هي للطلاق تعينت الباقيات  
للنكاح فلا يمنع من وطئهن بخلاف الجهالة الاصلية اذا ماتت واحدة ممنه أنها لا تعين للطلاق لان الطلاق هناك  
يقع عند وجود الشرط وهو البيان مقصورا عليه والحل ليس بقابل لوقوع الطلاق وقت البيان ثم البيان  
ضر بان نص ودلالة النص فهو ان بين المطلقة نصا فيقول هذه هي التي كنت طلقته وأما الدلالة فهي أن يفعل أو  
يقول ما يدل على البيان مثل أن يبطأ واحدة أو يقبلها أو يطعمها أو يحلف بطلاقها أو يظهر منها فان كانتا اثنتين تعينت  
الاخرى للطلاق لان فعله أو قوله يحل على الجواز ولا يجوز الا بتعيين الاخرى للطلاق فكان الاقدام عليه تعينا  
للاخرى للطلاق ضرورة وكذا اذا قال هذه منكوحة وأشار الى احدهما تعين الاخرى للطلاق ضرورة وكذا  
اذا قال هذه منكوحة وان كن أر بعاً أو ثلاثا تعينت الباقيات لكون المطلقة فيهن فتعين بالبيان نصاً أو دلالة بالفعل  
أو بالقول على ما مر بيانه في الفصل الاول ولو كن أر بعاً ولم يكن دخل بين فتزوج أخرى قبل البيان جاز لان الطلاق  
واقع في احدهن فكان هذا نكاح الرابعة فلا يتحقق الجمع بين الخمس فيجوز وان كن مدخولاً بين لا يجوز لانه  
يتحقق الجمع لقيام النكاح من وجه لقيام العدة ولو كان الطلاق في الصحة فبين في واحدة ممنه في مرضه ثم مات لم  
ترثه لان البيان هنا اظهار وتعيين لمن وقع عليه الطلاق والوقوع كان في الصحة فلا ترث بخلاف الفصل الاول  
(واما) الذي يتعلق به بعدموت الزوج فأحكامه ثلاثة حكم المهر وحكم الميراث وحكم العدة وقد بيناها في الفصل  
الاول والفصلان لا يمتثلان في هذه الاحكام فاعرفت من الجواب في الاول فهو الجواب في الثاني والله تعالى أعلم

### ﴿ كتاب الظهار ﴾

يحتاج في هذا الكتاب الى معرفة ركن الظهار والى معرفة شرائط الركن والى معرفة حكم الظهار والى معرفة ما ينتهي  
به حكمه والى معرفة كفارة الظهار أما ركن الظهار فهو اللفظ الدال على الظهار والاصل فيه قول الرجل لامرأته  
أنت على كظهر أمي يقال ظاهر الرجل من امرأته واظهار وتظاهر وأظهر وتظهر أي قال لها أنت على كظهر أمي  
ويلحق به قوله أنت على كبطن أمي أو أخذ أمي أو فرج أمي ولان معنى الظهار تشبيهه الحلال بالحرام ولهذا وصفه الله  
تعالى بكونه منكراً من القول وزوراً فقال سبحانه وتعالى في آية الظهار وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً وبطن الأم  
ونفذها في الحرمة مثل ظهرها ولقرجها من بد حرمة فتزداد جنابته في كون قوله منكراً وزوراً فبتأ كذا الجزاء وهو الحرمة

فصل في أنواع الشرائط فأشأنواع بعضها يرجع الى المظاهر وبعضها يرجع الى المظاهر منه وبعضها يرجع الى المظاهر به أما الذي يرجع الى المظاهر فأشأنواع منها أن يكون عاقلاً إما حقيقة أو تقديرافلا يصحظهار الجنون والصبى الذي لا يعقل لان حكم الحرمة وخطاب التحريم لا يتناول من لا يعقل ومنها أن لا يكون معتوها ولا مسدوها ولا مبرسها ولا منعمى عليه ولا نائماً فلا يصحظهار هؤلاء كإلا يصح طلاقهم وظهار السكران كطلاقه وهو على التفصيل الذي ذكرناه في كتاب الطلاق ومنها أن يكون بالغاً فلا يصحظهار الصبي وان كان عاقلاً للمامر فيظهار الجنون ولان الظاهر من التصرفات الضارة المحضة فلا يملك الصبي كإلا يملك الطلاق والعتاق وغيرهما من التصرفات التي هي ضارة محضة ومنها أن يكون مسلماً فلا يصحظهار الذمي وهذا عندنا وعند الشافعي اسلام المظاهر ليس بشرط لصحةظهاره و يصحظهار الذمي راجح بعموم قوله عز وجل والذين يظاهرون من نساءهم من غير فصل بين المسلم والكافر ولان الكافر من أهل الظاهر لان حكمه الحرمة والتكفير مخاطبون بشرائع هي حرمت ولهذا كان أهلاً للطلاق فكذا للظاهر ولنا ان عمومات النكاح لا تقتضى حل وطء الزوجات على الأزواج نحو قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين وقوله عز وجل نساءؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم والظاهر لا يوجب زوال النكاح والزوجة لان لفظ الظاهر لا يبنى عنه ولهذا لا يحتاج الى تجديده النكاح بعد الكفارة لان المسلم صار مخصوصاً فمن ادعى تخصيص الذمي يحتاج الى الدليل ولان حكم الظاهر حرمة مؤقتة بالكفارة أو بتحرير يخلفه الصوم والكافر ليس من أهل هذا الحكم فلا يكون من أهل الظاهر وقد خرج الجواب عما ذكره من المعنى وأما آية الظاهر فانها تناول المسلم لدلائل أحدها ان أول الآية خاص في حق المسلمين وهو قوله عز وجل والذين يظاهرون منكم فقولته تعالى منكم كناية عن المسلمين الأتري الى قوله سبحانه وتعالى وان الله لعفور رحيم والكافر غير حائز المعفورة وقوله تعالى والذين يظاهرون من نساءهم بناء على الاول والثاني ان فيها أمر بتحرير يخلفه الصيام اذا لم يجد الرقبة والصيام يخلفه الطعام اذا لم يستطع وكل ذلك لا يتصور الا في حق المسلم والثالث ان المسلم مراد من هذه الآية بلا شك والمذهب عندنا ان العام يبنى على الخاص ومتى بنى العام على الخاص خرج المسلم عن عموم الآية ولم يقل به أحد وأما كونه حراً فليس بشرط لصحةظهاره فيصحظهار العبد لان الظاهر محريم والعبد من أهل التحريم الأتري أنه يملك التحريم بالطلاق فكذا بالظهار ولعموم قوله عز وجل والذين يظاهرون من نساءهم فان قيل هذه الآية لا تتناول العبد لانه جعل حكم الظاهر التحريم بقوله تعالى فتحرير رقبة والعبد ليس من أهل التحريم فلا يكون من أهل حكم الظاهر فلا يكون من أهل الظاهر فلا يتناول نص الظاهر فالجواب أنه ممنوع أنه جعل حكم الظاهر التحريم على الاطلاق بل جعل حكمه في حق من وجد فاما في حق من لم يجد فانه جعل حكمه الصيام بقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين والعبد غير واجد لانه لا يكون واجداً الا بالملك والعبد ليس من أهل الملك فلا يكون واجداً فلا يكون الاعناق حكم الظاهر في حقه اذا اعتق فيما لا يملكه ابن آدم على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز له التكفير بالاعتاق وكذا بالاطعام اذا اطعم على وجه التمليك أو الإباحة والإباحة لا تتحقق بدون الملك ولو كفر العبد بهما باذن مولاه أو المولى كفر عنه بهما لم يجز لان الملك لم يثبت له فلا يقع الاعتاق والاطعام عنه بخلاف الفقير اذا اعتق عنه غيره أو أطم فانه يجوز لان الفقير من أهل الملك فثبت الملك له أو لآدم يؤدى عنه بطريق النيابة والعبد ليس من أهل الملك فلا يملك المؤدى فلا يجز به في الكفارة الا الصيام وليس لمولاه أن يمنعه من صيام الظاهر بخلاف صيام النذر وكفارة اليمين لان للمولى أن يمنعه عن ذلك لان صوم الظاهر قد تعلق به حق المرأة لانه يتعلق به استباحة وطئها الذي استحقه بعقد النكاح فكان منعه اياها عن الصيام منعا له عن ايفاء حق مستحق للغير فلا يملك ذلك بخلاف صوم النذر وكفارة اليمين لانه لم يتعلق به حق أحد فكان العبد بالصوم متصرفاً في المنافع المملوكة لمولاه من غير اذنه لاحق لاحد فيه فكان له منعه عن ذلك سواء

كان العبد قنأ أو مدبراً أو أم ولد أو مكاتباً أو مستسجى على أصل أبي حنيفة لما قلنا وكذا كونه جادا فليس بشرط  
 لصحة الظهار حتى يصح ظهارها زال كما يصح طلاقه وكذا كونه طائفاً وعمداً ليس بشرط عندنا فيصح ظهار  
 المكره والخاطي كما يصح طلاقهما وعند الشافعي شرط فلا يصح ظهارهما كما لا يصح طلاقهما وهذه من  
 مسائل الأكره وكذا التكلم بالظهار ليس بشرط حتى يصير مظاهراً بالكتابة المستتينة والاشارة المعلومة من  
 الاخرس وكذا الخلو عن شرط الخيار ليس بشرط فيصح ظهار شرط الخيار لما ذكرنا في كتاب الطلاق وأما  
 كون المظاهر رجلاً فهل هو شرط صحة الظهار قال أبو يوسف ليس بشرط وقال محمد شرط حتى لو قالت المرأة  
 لزوجها أنت على كظهر أمي تصير مظهرة عند أبي يوسف وعنتها كفارة الظهار وعند محمد لا تصير مظهرة ولما  
 حكى قولهما للحسن بن زياد فقال هما شيخا الفقه أخطأ عليهما كفارة اليمين اذا وطئها زوجها (وجهه) قول الحسن  
 ان الظهار تحريم فتصير كأنها قالت لزوجها أنت على حرام ولو قالت ذلك تلزمها الكفارة اذا وطئها كذا هذا (وجهه)  
 قول محمد ان الظهار تحريم بالقول والمرأة لا تملك التحريم بالقول ألا ترى أنها لا تملك الطلاق فكذا الظهار ولا ي  
 يوسف ان الظهار تحريم يرتفع بالكفارة وهي من أهل الكفارة فكانت من أهل الظهار والله أعلم ومنها النية عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف في بعض أنواع الظهار دون بعض وبيان ذلك أنه لو قال لامرأة أنت على كظهر أمي كان مظاهراً  
 سواء نوى الظهار أو لانية له أصلاً لان هذا صريح في الظهار اذ هو ظاهر المراد مكشوف المعنى عند السماع بحيث  
 يسبق الى أفهام السامعين فكان صريحاً لا يفترق الى النية كصريح الطلاق في قوله أنت طالق وكذا اذا نوى به  
 الكرامة أو المنزلة أو الطلاق أو تحريم اليمين لا يكون الاظهار لان هذا اللفظ صريح في الظهار فاذا نوى به غيره  
 فقد أراد صرف اللفظ عما وضع له الى غيره فلا ينصرف اليه كما اذا قال لامرأة أنت طالق ونوى به الطلاق  
 عن الوثاق أو الطلاق عن العمل أنه لا ينصرف اليه ويقع الطلاق لما قلنا كذا هذا ولو قال أردت به الاخبار  
 عما مضى كذبالا يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر لان هذا اللفظ في الشرع جعل انشاء فلا يصدق في ارادة  
 الاخبار عنه كقوله أنت طالق اذا أراد به الاخبار عن الماضي كاذب ولا يسع للمرأة ان تصدقه كما لا يسع للقاضي لان  
 القاضي انما لا يصدق لادعائه خلاف الظاهر وهذا موجود في حق المرأة ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى  
 ما يحتمله كلامه وكذا اذا قال انما منك مظاهر او قد ظاهرتك فهو مظاهر نوى به الظهار أو لانية له لان هذا اللفظ  
 صريح في الظهار أيضاً اذ هو مكشوف المراد عند السماع فلا يفترق الى النية وأى شىء نوى لا يكون الاظهار وان أراد  
 به الخبر عن الماضي كاذبالا يصدق قضاء ويصدق ديانة لما قلنا كما لو قال أنت مطلقة او قد طلقتك وكذا لو قال أنت  
 على كبتن أمي أو كنه خذ أمي أو كفر ج أمي فهذا وقوله أنت على كظهر أمي على السواء لانه مجرى الصريح  
 لما ذكرنا فيما تقدم ولو قال لها أنت على كامي أو مثل أمي يرجع الى نية فان نوى به الظهار كان مظاهراً وان نوى به  
 الكرامة كان كرامة وان نوى به الطلاق كان طلاقاً وان نوى به اليمين كان ايلاء لان اللفظ يحتمل كل ذلك اذ هو  
 تشبيه المرأة بالام فيحتمل التشبيه في الكرامة والمنزلة أى أنت على في الكرامة والمنزلة كما ويحتمل التشبيه في  
 الحرمة ثم يحتمل ذلك حرمة الظهار ويحتمل حرمة الطلاق وحرمة اليمين فإى ذلك نوى فقد نوى ما يحتمله لفظه  
 فيكون على مانوى وان لم يكن له نية لا يكون ظهاراً عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف الا ان عند أبي حنيفة لا يكون  
 شيئاً وعند أبي يوسف يكون تحريم اليمين وعند محمد يكون ظهاراً احتج محمد بقوله تعالى في آية الظهار رداً على المظاهر بن  
 ما هن أمهاتهم وذكر الله سبحانه وتعالى الام ولم يذكر ظهراً الام فدل ان تشبيه المرأة بالام وهو قوله أنت على كامي ظهار  
 حقيقة كقوله أنت على كظهر أمي بل أولى لان قوله أنت على كظهر أمي تشبيه المرأة بمضمون أعضائها وقوله أنت  
 كامي تشبيه بكلماتها ذلك لما كان ظهاراً فهذا أولى ولان كاف التشبيه تختص بالظهار فبند الاطلاق تحمل عليه  
 ولا يى حنيفة وأبي يوسف ان هذا اللفظ يحتمل الظهار وغيره احتمالاً على السواء لما ذكرنا فلا يسمين الظهار الا بدليل

معين ولم يوجد الا ان ابا يوسف يقول يحمل على تحريم العيين لان الظاهر انه اراد بهذا التشبيه التشبيه في التحريم وذلك  
 يحتمل تحريم الطلاق وتحريم العيين الا ان تحريم العيين أدنى فيحمل عليه والجواب اننا نسلم انه اراد به التشبيه في  
 التحريم بل هو محتمل بحتمل الحرمة وغيرها فلا يتغير التحريم من غير دليل مع ما ان معنى الكرامة والمنزلة أدنى فيحمل  
 مطلق التشبيه عليه وما ذكره محمدان الله تعالى ذكر الامهات لا ظهورهن قلنا هذا لا يدل على ان التشبيه بالام ظاهر  
 حقيقة لانه لو كان حقيقة لقال ما هن كاهناتهم لانه أثبت الامومية لها ولو قال أنت على حرام كاهن حمل على نيتيه  
 لانه اذا ذكر مع التشبيه التحريم لم يحتمل معنى الكرامة فتعين التحريم ثم هو يحتمل تحريم الظهار ويحتمل  
 تحريم الطلاق والايلاء فيرجع الى نيتيه فان لم يكن له نية يكون ظهارا لان حرف التشبيه يختص بالظهار فمطلق التحريم  
 يحمل عليه ولو قال أنت على حرام كظهر أمي فان نوى الظهار أو لانية له أصلا فهو ظهار وان نوى الطلاق لم يكن  
 الاظهار في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد يكون طلاقا وروى عن أبي يوسف انه يكون ظهارا وطلاقا معا  
 وجه قوله ان قوله أنت على حرام يحتمل الطلاق كما يحتمل الظهار فاذا نوى به الطلاق فقد نوى ما يحتمله لفظه  
 فصحت نيته وأبو حنيفة يقول لما قال بعد قوله حرام كظهر أمي فقد فسر التحريم بتحريم الظهار فزال الاحتمال فكان  
 صريحا في الظهار فلا تعمل فيه النية وما روى عن أبي يوسف غير سديد لانه حمل اللفظ الواحد على معنيين واللفظ  
 الواحد لا ينتظم معنيين مختلفين ولو قال أنت على كالميتة أو كالم أو كالخمر أو كالحم الخنزير يرجع الى نيتيه ان نوى  
 الطلاق كان طلاقا وان نوى التحريم أو لانية له يكون عيما ويصير موليا وان قال عنت به الكذب لم يكن شيئا ولا  
 يصدق في نفي العيين في القضاء وقد ذكرنا هذه المسئلة في كتاب الطلاق في فصل الايلاء

﴿فصل﴾ وأما الذي يرجع الى المظاهر منه فمنها ان تكون زوجته وهي ان تكون مملوكة له ملك النكاح فلا يصح  
 الظهار من الاجنبية لعدم الملك ويصح ظهار زوجته وتجزا وتعليقا واطرافا الى وقت بان قال لها أنت على كظهر أمي  
 الى رأس شهر كذا التيام الملك وتعليقا في الملك بان قال لها ان دخلت الدار أو ان كلمت فلانا فانت على كظهر أمي لوجود  
 الملك وقت العيين وأما تعليقه بالملك وهو اضافة الى سبب الملك فصحيح عندنا خلافا للشافعي بان قال لاجنبية ان  
 تزوجتك فانت على كظهر أمي حتى لو تزوجها صار مظاهرا عندنا لوجود الاضافة الى سبب الملك وعنده لا يصح لعدم  
 الملك للعلم ولو قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي لا يقع الظهار حتى لو تزوجها فدخلت الدار لا يصير  
 مظاهرا بالاجماع لعدم الملك والاضافة الى سبب الملك وعلى هذا يخرج الظهار من الامة والمدة وأم الولد والمكاتب  
 والمستعانة على أصل أبي حنيفة انه لا يصح لعدم الزوجية ثم انما كانت الزوجية شرطا لصحة الظهار لان ثبوت  
 الحرمة بالظهار أمر ثبت تعبد غير معقول المعنى لان قوله أنت على كظهر أمي تشبيه المرأة بالام وانه محتمل محل التشبيه  
 في الكرامة والمنزلة ويحتمل التشبيه في الحرمة ثم التشبيه في الحرمة محتمل أيضا محتمل حرمة الظهار وهي الحرمة المؤقتة  
 بالكفارة ويحتمل حرمة الطلاق وحرمة العيين وهذه الوجوه كلها في احتمال اللفظ سواء فلا يجوز تزويله على بعض  
 الوجوه من غير دليل معين الا ان هذه الحرمة تثبت شرعا غير معقول فيقتصر على مورد الشرع وهي الزوجية قال الله  
 تعالى والذين يظاهرون من نساءهم والمراد منه الزوجات كما في قوله تعالى للذين يؤلون من نساءهم وقوله تعالى وأمهات  
 نساءكم وقوله عز وجل نساءكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ونحو ذلك وسواء كانت الزوجة حرة أو أمة قنة أو  
 مدبرة وأم ولد أو أم ولد أو مكاتب أو مستعانة على أصل أبي حنيفة لمعوم قوله تعالى والذين يظاهرون من نساءهم  
 ومنها قيام ملك النكاح من كل وجه فلا يصح الظهار من المطلقة ثلاثا ولا المبانة والمختلعة وان كانت في المدة بخلاف  
 الطلاق لان المختلعة والمبانة يلحقهما صريح الطلاق لان الظهار تحريم وقد ثبتت الحرمة بالابانة والخلع وتحريم المحرم  
 محال ولانه لا يفيد لان الثاني لا يفيد الا ما أفاده الاول فيكون عبثا خلوه عن العاقبة الحميدة بخلاف الطلاق ولان  
 الطلاق ازالة التحل المحلية وانه قائم بعد الابانة فلم يكن اثباته الثابت فلم يكن مستحيلا وكذا الثاني يفيد غير ما أفاده

الاول وهو نقصان المدد وهو الفرق بين الفصليين وكذا اذا علق الطلاق بشرط ثم اباها قبل وجود الشرط ثم وجد الشرط وهي في العدة انه لا ينزل الظهار بخلاف ما اذا علق الابانة بشرط فنجز الابانة ثم وجد الشرط وهي في العدة انه يلحقها البائن المعلق لما ذكرنا ان الظهار يحرم والمبانة محرمة فلو لحقها الظهار يمين كانت قبل الابانة لكان تحريم المحرم وهو مستحيل ثم هو غير مفيد فاستوى فيه الظهار المبتدأ والمعلق بشرط بخلاف البيئونة المعلقة بشرط لان ثبوتها بعد تنجز الابانة غير مستحيل وهو مفيد ايضا وهو نقصان المدد والله عز وجل الموفق ومنها ان يكون الظهار مضيا فالى بدن الزوجة او الى عضو منها جامع أو شائع وهذا عندنا وعند الشافعي ليس بشرط وتصحح الاضافة اليها او الى كل عضو منها وعلى هذا يخرج ما اذا قال لها رأسك على كظهر أمي أو وجهك أو رقبتيك أو فرجك انه يصير مظاهرا لان هذه الاعضاء يعبر بها عن جميع البدن فكانت الاضافة اليها اضافة الى جميع البدن وكذا اذا قال لها ثلثك على كظهر أمي أو ربك أو نصفك ونحو ذلك من الاجزاء الشائعة ولو قال يدك أو رجلك أو أصبعك لا يصير مظاهرا عندنا خلافا للشافعي واختلف مشايخنا في الظهر والبطن وهذه الجملة قدمت في كتاب الطلاق

﴿ فصل ﴾ وأما الذي يرجع الى المظاهر به فثمة ان يكون من جنس النساء حتى لو قال لها أنت على كظهر أمي أو ابني لا يصح لان الظهار عرفا موجبا بالشرع والشرع انما ورد بها فيما اذا كان المظاهر به امرأة ومنها ان يكون عضوا لا يحل له النظر اليه من الظهر والبطن والفخذ والفرج حتى لو شبهها برأس أمه أو بوجهها أو يدها أو رجلها لا يصير مظاهرا لان هذه الاعضاء من أمه يحل له النظر اليها ومنها ان تكون هذه الاعضاء من امرأة يحرم نكاحها عليه على التأيد سواء حرمت عليه بالرحم كالألم والبنت والاخت و بنت الاخ والاخت والعمة والخالة أو بالرضاع أو بالصهرية كما مره آية وحليلة ابنة لانه يحرم عليه نكاحهن على التأيد وكذا أم امرأته سواء كانت امرأته مدخولا بها أو غير مدخول بها لان نفس العقد على البنت محرم للام فكانت محرمة عليه على التأيد وأما بنت امرأته فان كانت امرأته مدخولا بها فكذلك لانه اذا دخل بها فقد حرمت عليه بنتها على التأيد وان كانت غير مدخول بها لا يصير مظاهرا لعدم الحرمة على التأيد ولو شبهها بظهر امرأته زنى بها أو به أو ابنته قال أبو يوسف هو مظاهر وقال محمد ليس بمظاهر بناء على أن قاضيا لوقضى بجواز نكاح امرأته زنى بها أو به أو ابنته لا ينفذ قضاؤه عند أبي يوسف حتى لو رفع قضاؤه الى قاض آخر أبطله فكانت محرمة النكاح على التأيد وعند محمد ينفذ قضاؤه وليس للقاضي الثاني أن يبطله اذا رفع اليه فلم تكن محرمة على التأيد (وجه) قول أبي يوسف أن حرمة نكاح موطوءة الاب منصوص عليها قال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء لان النكاح في اللغة الضم وحقبة الضم في الوطء فلم يكن هذا محل الاجتهاد اذ الاجتهاد المخالف للنصوص باطل فالقضاء بالجواز يكون مخالفا للنص فكان باطلا بخلاف ما اذا شبهها بامرأة قد فرق بينه وبينها باللعان انه لا يكون مظاهرا وان كان لا يجوز له نكاحها عندى لانه لو حكم حاكم بجواز نكاحها جاز لان حرمة نكاحها غير منصوص عليه فلم تكن محرمة على التأيد وجه قول محمد أن جواز نكاح هذه المرأة مجتهد فيه ظاهر الاجتهاد وانه جائز عند الشافعي وقد ظهر الاختلاف فيه في السلف فكان محل الاجتهاد وظاهر النص محتمل التأويل فكان للاجتهاد فيه مساعا وللرأي مجالا ولو شبهها بظهر امرأته هي أم المزني بها أو بنت المزني بها لم يكن مظاهرا لان هذا فصل مجتهد فيه ظاهر الاجتهاد في السلف فلم تكن المرأة المظاهرة بها محرمة على التأيد ولو قبل أجنبية بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة ثم شبه زوجته ببناتها لم يكن مظاهرا عند أبي حنيفة قال ولا يشبه هذا الوطء الوطء بين وأظهر عنى بذلك انه لو شبه زوجته بنت موطوءة فلا يصير مظاهرا فهذا أولى لان التقبيل واللمس والنظر الى الفرج سبب مفض الى الوطء فكان دون حقيقة الوطء فلم يصير مظاهرا بذلك فهذا أولى وعند أبي يوسف يكون مظاهرا لان الحرمة بالنظر منصوص عليها قال النبي صلى الله عليه وسلم من كشف خمار امرأة أو نظر الى فرجها حرمت عليه أمها وبناتها وعلى هذا يخرج ما اذا شبهها بامرأة محرمة عليه في الحال وهي ممن يحل له في حال

أخرى كاخت امرأته أو امرأة لها زوج أو محوسية أو مرتدة أنه لا يكون مظاهرا لأنها غير محرمة على التأييد والله أعلم

﴿فصل﴾ وأما حكم الظهار فالظهار أحكام منها حرمة الوطء قبل التكفير لقوله عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر رقة من قبل أن يتأسأى فليحرروا كما في قوله سبحانه وتعالى والودائع يرضعن أولادهم أي ليرضعن وقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن أي ليتربصن أمر المظاهر بتحرر رقة قبل المسيس فلو لم يحرم الوطء قبل المسيس لم يكن الأمر بتقديم التحريم على معنى وهو كونه عز وجل يأبها الذين آمنوا إذا ناجيت الرسول قدموا بين يدي نجواكم صدقة وإنه يدل على حرمة التجوى قبل الصدقة إذ لو لم يحرم لم يكن للأمر بتقديم الصدقة على التجوى معنى فكذا هذا وروى أن مسلمة بن صخر البياضي ظاهر من امرأته ثم أبصرها في ليلة قراء عليها خلخال فضنة فاعجبته فوطئها فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر الله ولا تعد حتى تكفر أمره صلى الله عليه وسلم بالاستغفار والاستغفار إنما يكون عن الذنب فدل على حرمة الوطء وكذا أنه منى المظاهر عن العود إلى الجماع ومطلق النهي للتحريم فيدل على حرمة الجماع قبل الكفارة وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا قال أنت على كظهر أمي لم تحل له حتى يكفر ومنها حرمة الاستمتاع بهما من المباشرة والتقبيل واللمس عن شهوة والنظر إلى فرجها عن شهوة قبل أن يكفر لقوله عز وجل من قبل أن يتأسأى وأخف ما يقع عليه اسم المس هو اللمس باليد إذ هو حقيقة لهما جميعا أعنى الجماع واللمس باليد لوجود معنى المس باليد فيهما ولأن الاستمتاع داغ إلى الجماع فاذا حرم الجماع حرم الداعي إليه إذ لو لم يحرم لادى إلى التناقض ولهذا حرم في الاستبراء وفي الأحرام بخلاف باب الحيض والنفاس لأن الاستمتاع هناك لا يقضى إلى الجماع لوجود المانع وهو استعمال الأذى فامتنع عمل الداعي للتعارض فلا يقضى إلى الجماع ولأن هذه الحرمة إنما حصلت بتشبيه امرأته بأمة فكانت قبل اتهمها بالتكفير وحرمة الام سواء وتلك الحرمة تمنع من الاستمتاع كذا هذه ولأن الظهار كان طلاق القوم في الجاهلية فنقله الشرع من تحريم المحل إلى تحريم الفعل فكانت حرمة الفعل في المظاهر منها مع بقاء النكاح كحرمة الفعل في المطلقة بعد زوال النكاح وتلك الحرمة تم البدن كله كذا هذه بولا ينبغي للمرأة إذا ظاهر منها زوجها أن تدعه يقر بها بالوطء والاستمتاع حتى يكفر لأن ذلك حرام عليه والتكفير من الحرام حرام ومنها أن للمرأة أن تطالبه بالوطء وإذا طالبت به فعلى الخا أن يجبره حتى يكفر ويطلب منه بالتحريم بالظهار أضر بها حيث منعها حقها في الوطء مع قيام الملك فكان لها المطالبة بإيفاء حقها ودفع الضرر عنها وفي وسعها إيفاء حتمها بإزالة الحرمة بالكفارة فيجب عليه ذلك ويجبر عليه لو امتنع ويستوى في هذه الأحكام جميع أنواع الكفارات كلها من الاعتاق والضيام والطعام أعنى كما أنه لا يباح له وطؤها والاستمتاع بها قبل التحريم والصوم لا يباح له قبل الاطعام وهذا قول عامة العلماء وقال مالك أن كانت كفارته الاطعام جازله أن يطأها قبله لأن الله تعالى ما شرط تقديم هذا النوع على المسيس في كتابه الكريم ألا ترى أنه لم يذكر فيه من قبل أن يتأسأى وإنما شرط سبحانه وتعالى في النوعين الأولين فقط فيقتصر الشرط على الموضوع المذكور ولنا أنه لو أبيع له الوطء قبل الاطعام فيطؤها ومن الجائز أنه يقدر على الاعتاق والضيام في خلال الاطعام فتنتقل كفارته إليه فتبين أن وطأه كان حراما فيجب صيائه عن الحرام بإيجاب تقديم الاطعام احتياطا وعلى هذا يخرج ما إذا ظاهر الرجل من أربع نسوة أن عليه أربع كفارات سواء ظاهر منهن بأقوال مختلفة أو بقول واحد وقال الشافعي إذا ظاهر بكلمة واحدة فعليه كفارة واحدة وجه قوله أن الظهار أحد نوعي التحريم فيعتبر بالنوع الآخر وهو الأيلاء وهناك لا يجب الا كفارة واحدة بان قال لئسائه الأربع والله لا أقر بكن فترهن فكذا هي (ولنا) الفرق بين الظهار وبين الأيلاء وهو أن الظهار وإن كان بكلمة واحدة فإنها تتناول كل واحدة منهن على حيا لها فصار مظاهرا من كل واحدة منهن والظهار تحريم

لا يرتفع الا بالكفارة فاذا تعدد التحريم تعدد الكفارة بخلاف الايلاء لان الكفارة ثمة تجب حرمة اسم الله تعالى جبراً لهتكه والاسم واحد فلا تجب الا كفارة واحدة وكذا اذا ظاهر من امرأة واحدة باربعة أقوال يلزمه أربع كفارات لانه أنى باربع تحريمات ولو ظاهر من امرأة واحدة في مجلس واحد ثلاثاً وأربعاً فان لم يكن له نية فعليه لكل ظاهر كفارة لان كل ظاهر يوجب تحريم بالارتفع الا بالكفارة فان قيل انها اذا حرمت بالظهار الاول فكيف تحرم بالثاني وانه اثبات الثابت وانه محال ثم هو غير مفيد فالجواب ان الثاني ان كان لا يفيد تحريم بما جديداً فانه يفيد تأكيد الاول فلئن تعدد اظهاره في التحريم أمكن اظهاره في التكفير فكان مفيداً فائدة التكفير وان نوى به اظهار الاول فعليه كفارة واحدة لان صيغته صيغة الخبر وقد يكرر الانسان اللفظ على ارادة التغليظ والتشديد دون التجديد والظهار لا يوجب نقصان العدد في الطلاق لانه ليس بطلاق ولا يوجب اليقونة وان طالت المدة لانه لا يوجب زوال الملك وانما يحرم الوطء قبل التكفير مع قيام الملك وان جامعها قبل أن يكفر لا يلزمه كفارة أخرى وانما عليه التوبة والاستغفار ولا يجوز له أن يعود حتى يكفر لما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لذلك الرجل الذي ظاهر من امرأته فواقعها قبل أن يكفر استغفر الله ولا تعد حتى تكفر فامر به صلى الله عليه وسلم بالاستغفار لما فعل لا بالكفارة زناها صلى الله عليه وسلم عن العود اليه الا بتقديم الكفارة عليه والله عز وجل أعلم

﴿فصل﴾ وأما بيان ما ينتهي به حكم الظهار أو يبطل فحكم الظهار ينتهي بموت أحد الزوجين ابطان محل حكم الظهار ولا يتصور بقاء الشيء في غير محله وينتهي بالكفارة وبالوقت ان كان موقفاً وبيان ذلك ان الظهار لا يخلو اما ان كان مطلقاً واما ان كان موقفاً فالمطلق كقوله أنت على كظهر أمي وحكمه لا ينتهي الا بالكفارة لقوله صلى الله عليه وسلم لذلك المظاهر استغفر الله ولا تعد حتى تكفر نهياً عن الجمع ومد النهي الى غاية التكفير فيمتد اليها ولا يبطل ببطان ملك النكاح ولا يبطلان حل الحلية حتى لو ظاهر منها ثم طلقها اطلاقاً بائناً ثم تزوجها لا يحل له وطؤها والاستمتاع بها حتى يكفر وكذا اذا كانت زوجته أمة فظاهر منها ثم اشتراها حتى يطل النكاح ملك الميمن وكذا لو كانت حرة فارتدت عن الإسلام ولحقت بدار الحرب فسبيت ثم اشتراها وكذا اذا ظاهر منها ثم ارتدت عن الإسلام في قول أبي حنيفة واختلفت الرواية عن أبي يوسف على ما ذكرنا في الايلاء وكذا اذا طلقها ثلاثاً فزوجت زوج آخر ثم عادت الى الاول لا يحل له وطؤها بدون تقديم الكفارة عليه لان الظهار قد انقضى بموجبه وهو الحرمة والاصل أن التصرف الشرعي اذا انقضى مفيداً للحكمه وفي بقائه احتمال الفائدة أو وهم الفائدة يبقى لفائدة محتملة أو موهومة أصله الا باق الطاري على البيع واحتمال العود هي ناقمة فيبقى على ما انقضى عليه وهو ثبوت حرمة لا ترتفع الا بالكفارة وان كان موقفاً بان كان قال لها أنت على كظهر أمي يوماً أو شهراً أو سنة صح التوقيت وينتهي بانتهاء الوقت بدون الكفارة عند عامة العلماء وهو أحد قول الشافعي وفي قوله الآخر وهو قول مالك يبطل التأقيت ويتأبد الظهار وجه قوله أن الظهار أخو الطلاق اذ هو أحد نوعي التحريم ثم تحريم الطلاق لا يحتمل التأقيت كذا تحريم الظهار ولنا أن تحريم الظهار أشبه بتحريم الميمن من الطلاق لان الظهار تحله الكفارة كالميمن يحله اخنث ثم الميمن تتوقت كذا الظهار بخلاف الطلاق لانه لا يحله شيء فلا يتوقت والله عز وجل أعلم

﴿فصل﴾ وأما بيان كفارة الظهار فالكلام فيه يقع في مواضع في تفسير كفارة الظهار وفي بيان سبب وجوبها وفي بيان شرط وجوبها وفي بيان شرط جوازها أما تفسيرها فما ذكره الله عز وجل في كتابه العزيز من أحد الانواع الثلاثة لكن على الترتيب الاعناق ثم الصيام ثم الاطعام وأما سبب وجوب الكفارة فلا خلاف في أن الكفارة لا تجب الا بعد وجود العود والظهار لقوله عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر برقة من قبل أن يتأسا غير أنه اختلف في العود قال أصحاب الظواهر هو أن يكون لفظ الظهار وقال الشافعي هو امسالك المرأة على النكاح بعد

الظهار وهو ان يسكت عن طلاقها عقيب الظهار مقدار ما يمكنه طلاقها فيه فاذا أمسكها على النكاح عقيب الظهار مقدار ما يمكنه طلاقها فيه فلم يطلقها فقد وجبت عليه الكفارة على وجه لا يحتمل السقوط بعد ذلك سواء غابت أو ماتت واذا غاب فسواء طلقها أو لم يطلقها راجعها أو لم يراجعها ولو طلقها عقيب الظهار بلا فصل يبطل الظهار فلا تجب الكفارة لعدم امساك المرأة عقيب الظهار وقال أصحابنا العود هو العزم على وطئها عزم مؤكد حتى لو عزم ثم بدد الله في أن لا يطأها لا كفارة عليه لعدم العزم المؤكد لأنه وجبت الكفارة بنس العزم ثم سقطت كما قال بعضهم لأن الكفارة بعد سقوطها لا تعود الا بسبب جديد وجه قول أصحاب الظواهر التمسك بظاهر لفظة العود لان العود في القول عبارة عن تكراره قال الله تعالى ألم ترالى الذين نهوا عن النجوى ثم يعودون لما نهوا عنه فكان معنى قوله ثم يعودون لما قالوا أى يرجعون الى القول الاول فيكررونه وجه قول الشافعي أن قوله تعالى والذين يظاهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر رقيقة من قبل تمتضي وجوب الكفارة بعد العود وذلك فيما قلنا لا فيما قلتم لان عندكم لا تجب الكفارة وانما يحرم الوطء الى أن يؤدي الكفارة فنزاع الحرمة وهذا خلاف النص ولنا أن قول القائل قال فلان كذا ثم عاد قال في اللغة يحتمل أن يكون معناه عاد الى ما قال وفيما قال أى كرره ويحتمل أن يكون معناه عاد لتقض ما قال فانه حكى أن اعرايبا تكلم بين يدي الاصحى بانه كان يبني بناء ثم يعوده فقال له الاصحى ما أردت بتوكل أعوده فقال أنقضه ولا يمكن جملة على الاول ودوالتكرار لان القول لا يحتمل التكرار لان التكرار اعادة عين الاول ولا يتصور ذلك في الاعراض لكونها مستحيلا لبقاء فلا يتصور اعادة ما وكذا النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر او يسألكم الكفارة لم يسأله أنه هل كرر الظهار أم لا ولو كان ذلك شرطا لسأله اذ الموضع موضع الاشكال وكذا الظهار الذي كان متعارفا بين أهل الجاهلية لم يكن فيه تكرار القول واذا تعذر جملة على الوجه الاول يحمل على الثاني وهو العود لتقض ما قالوا وفسخه فكان معناه ثم يرجعون عما قالوا وذلك بالعزم على الوطء لان ما قاله المظاهر هو تحريم الوطء فكان العود لتقضه وفسخه استباحة الوطء وبهذا تبين فساد تأويل الشافعي العود بامساك المرأة واستبقاء النكاح لان امساك المرأة لا يعرف عودا في اللغة ولا امساك شئ من الاشياء يتكلم فيه بالعود ولان الظهار ليس برفع النكاح حتى يكون العود لما قال استبقاء للنكاح فبطل تأويل العود بالامساك على النكاح والدليل على بطلان هذا التأويل ان الله تعالى قال ثم يعودون لما قالوا وهم للتراخي فمن جعل العود عبارة عن استبقاء النكاح وامساك المرأة عليه فقد جعله عائد عقيب القول بلا تراخي وهذا خلاف النص اما قوله ان النص يقتضي وجوب الكفارة وعندكم لا تجب الكفارة فليس كذلك بل عندنا تجب الكفارة اذا عزم على الوطء كانه قال تعالى اذا عزمتم على الوطء فكفر قبله كما قال سبحانه وتعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا او قوله سببخانه اذ انا جيتم الرسول فتقدموا وانحذوا ذلك واختلف أيضا في سبب وجوب هذه الكفارة قال بعضهم انها تجب بالظهار والعود جميعا لان الله تعالى علمتها بهما بقوله تعالى والذين يظاهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرر رقيقة وقال بعضهم سبب الوجوب هو الظهار والعود شرط لان الظهار ذنب ألا ترى أن الله تعالى جعله منكرا من القول وزورا والحاجة الى رفع الذنب والزجر عنه في المستقبل ثابتة فيجب الكفارة لانها رافة للذنب وزاجرة عنه والدليل عليه أنه تضاف الكفارة الى الظهار لا الى العود يقال كفارة الظهار والاصل أن الاحكام تضاف الى أسبابها الا الى شروطها وقال بعضهم سبب الوجوب هو العود والظهار شرط لان الكفارة عبادة والظهار محظور محض فلا يصلح سببا للوجوب بالعبادة وقال بعضهم كل واحد منهما شرط وسبب الوجوب أمر ثالث هو كون الكفارة طرغا فاعتقنا لبقاء الواجب وكونه قادرا على الايفاء لان ايفاء حقه في الوطء واجب ويجب عليه في الحكم ان كانت بكر أو ثيبا ولم يطأها مرة وان كانت ثيبا وقد وطئها مرة لا يجب فيها بينه وبين الله تعالى اتصال ذلك أيضا لبقاء حقه وعند بعض أصحابنا يجب في الحكم أيضا حتى يجبر عليه ولا يمكنه ايفاء الواجب الا برفع الحرمة ولا ترفع الحرمة الا بالكفارة فتلزم الكفارة ضرورة ايفاء

الواجب على الاصل المعمود أن يجاب الشيء إيجاب له، ولم لا يتوصل اليه الابن كالأمر بإقامة الصلاة يكون أمراً بالطهارة ونحو ذلك والله أعلم (وأما) شرط وجوبها فالقدرة على أدائها الاستحالة وجوب الفعل بدون القدرة عليه فلا يجب على غير القادر وكذا العود والظهار أو كلاهما على حسب اختلاف المشايخ فيه على ما مر وأما شرط جوازها فلجواز هذه الكفارة من الأنواع الثلاثة أعني الاعتاق والصيام والاطعام شرائط تذكرها في كتاب الكفارات إن شاء الله تعالى والله عز وجل أعلم

### كتاب اللعان

الكلام في اللعان يقع في مواضع في بيان صورة اللعان وكيفية وفي بيان صفة اللعان وفي بيان سبب وجوبه وفي بيان شرائط الوجوب والجواز وفي بيان ما يظهر به سبب الوجوب عند القاضي وفي بيان معنى اللعان وما هيته شرعاً وفي بيان حكم اللعان وفي بيان ما يسقط اللعان بعد وجوبه وفي بيان حكمه إذا سقط أو لم يجب أصلاً مع وجود القذف (أما) صورة اللعان وكيفية فالقذف لا يخلو إما أن يكون بالزنا أو بنفي الولد فإن كان بالزنا فينبغي للقاضي أن يقيمه بين يديه متماثلين فيأمر الزوج أولاً أن يقول أربع مرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فيأمر ميتها به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيأمر ميتها به من الزنا ثم يأمر المرأة أن تقول أربع مرات أشهد بالله أني لمن الكاذبين فيأمر ما نفي به من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله عليهما إن كان من الصادقين فيأمر ما نفي به من الزنا هكذا ذكر في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يحتاج إلى لفظ المواجهة فيقول الزوج فيأمر ميتك به من الزنا وتقول المرأة فيأمر ميتي به من الزنا وهو قول زفر ووجهه أن خطاب المعانية فيه احتمال لأنه يحتملها ويحتمل غيرها ولا احتمال في خطاب المواجهة فالإتيان بلفظ الاحتمال فيه أولى والجواب أنه لما قال أشهد بالله أني لمن الصادقين فيأمر ميتها به من الزنا وأشار إليها فقد زال الاحتمال لتعيينها بالإشارة فكان لفظ المواجهة والمعانية فيه سواء وإن كان اللعان بنفي الولد فقد ذكر الكرخي أن الزوج يقول في كل مرة فيأمر ميتك به من نفي ولدك وتقول المرأة فيأمر ميتي به من نفي ولدي وذكرا الطحاوي أن الزوج يقول في كل مرة فيأمر ميتها به من الزنا في نفي ولدك وتقول المرأة فيأمر ما نفي به من الزنا في نفي ولده وروى هشام عن محمد أنه قال إذا لعن الرجل بولد فقالت في اللعان أشهد بالله أني لمن الصادقين فيأمر ميتها به من الزنا في نفي ولدك ليس مني وتقول المرأة أشهد بالله أنك لمن الكاذبين فيأمر ميتي به من الزنا بأن هذا الولد ليس منك وذكرا ابن سبعة عن محمد في نوادره أنه قال إذا نفي الولد يشهد بالله الذي لا اله الا هو انه لصديق فيأمر ما به من الزنا ونفي هذا الولد قال القدروري وهو هذا ليس باختلاف رواية وإنما هو اختلاف حال القذف فان كان القذف من الزوج بقوله هذا الولد ليس مني يكفي في اللعان أن يقول فيأمر ميتك به من نفي الولد لأنه ما قذفها الابن الولد وإن كان القذف بالزنا ونفي الولد لا بد من ذكر الأمرين لأنه قد قذفها بالامرين جميعاً وإنما بدى بالرجل لقوله سبحانه وتعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم ذنوب الا انفسهم فشهادة أحدهم والقائم للتمقيب فيتمضي ان يكون لعان الزوج عقيب القذف فيقع لعان المرأة بعد لعانه وذكرا روى أنه لما نزلت آية اللعان وأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجري اللعان على ذنوبك الزوجين بدأ بلعان الرجل وهو قدوة لأن لعان الزوج واجب حقاً لها لأن الزوج ألقى بها العار بالقذف فهي بمطالبتها إياه باللعان تدفع العار عن نفسها وتدفع العار عن نفسها حقها وصاحب الحق إذا طالب من عليه الحق بإفناء حقه لا يجوز له التأخير كمن عليه الدين فإن أخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة ثم بالرجل ينبغى له ان يعيد اللعان على المرأة لأن اللعان شهادة والمرأة بشهادتها تنقح في شهادة الزوج فلا يصح قبل وجود شهادته ولهذا في باب الدعوى يبدأ بشهادة المدعى ثم بشهادة المدعى عليه بطريق الدفع كذا ههنا فان لم يعد لعانها حتى فرق بينهما هذت الفرقة لأن تفرقه صادق محل الاجتهاد لأنه يزعم ان اللعان ليس بشهادة بل هو يمين ويجوز تقديم